EISSN: 2716-8891/ISSN 2572-0171

مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة

المجلد 06 ، العـدد: 02 (2023)، ص 153- 172

دور بنك الجزائر في مواجهة التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري خلال 2020-2021.

The role of the Bank of Algeria in facing the economic repercussions of the Corona pandemic on the Algerian economy during 2020-2021.

ط د: كرمة كمال [1] * ، د: بن مويزة مسعود [2]

Kerma Kamel benmouiza Messaoud

[1] مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الاغواط، الجزائر، k.karma@lagh-univ.dz

[2] مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، جامعة الاغواط، الجزائر، m.benmouiza@lagh-univ.dz

تاريخ الاستلام: 2023/01/08 **تاريخ القبول:** 2023-10-05 **تاريخ النشر:** 2023-10-30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الإجراءات التي قام بها بنك الجزائر لمواجهة التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد الجزائر. ولتحقيق هذا الهدف؛ تطرّقنا إلى البنك المركزي ووظائفه، والسياسة النقدية وأدواتها المستخدمة في مواجهة الأزمات الاقتصادية، كما تطرقنا أيضا إلى آثار تلك الجائحة على الاقتصاد الجزائري.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها أن جائحة كورونا أثّرت سلبا على الاقتصاد الجزائري، وأنّ بنك الجزائر لعبا دورا فعّالا في مواجهة هذه الأثار السلبية؛ بإقرار تخفيض معدلات الفائدة، وتخفيف بعض الإجراءات الاحترازية المطبقة على نشاط البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا؛ بنك الجزائر؛ الاقتصاد الجزائري؛ التداعيات الاقتصادية.

تصنيف JEL : E52؛ E58؛ H12.

Abstract:

The study aims to Highlight the measures taken by the Bank of Algeria to confront the economic repercussions of Corona pandemic on the Algerian economy. To achieve this goal, we analyse the role of central bank and its functions, the monetary policy and its tools used in facing economic crises. Also, we discussed the effects of this pandemic on the Algerian economy.

The study reached a number of results, most notably that the Corona pandemic negatively affected the Algerian economy, where the Bank of Algeria played an effective role in facing these negative effects by approving the reduction of interest rates and easing some of the precautionary measures applied to the activity of banks and financial institutions in Algeria.

Keywords: **Corona pandemic, Bank of Algeria, Algerian economy, economic repercussions.**

JEL Classification Codes : E52 ; E58, H12.

1. مقدمة:

* المؤلف المرسل: كرمة كمال ، الإيميل: **k.karma@lagh-univ.dz**

تسبّبت جائحة كورونا التي ظهرت بداية سنة 2020في تداعيات اقتصادية سلبية مسّت جميع اقتصاديات العالم تقريبا، حيث تراجعت الحركية الاقتصادية و إنخفضت نسب النمو في هذه الاقتصاديات؛ نتيجة إجراءات الإغلاق التي أعتمدت لمواجهة إنتشارها، مما دفع بالعديد من الدول إلى تبني إجراءات عاجلة للحد من هذه التداعيات .

في خضم الصراع القائم ضد فيروس كورونا من قبل حكومات دول العالم، كانت الضغوط كبيرة على البنوك المركزية قياسا للدور الذي يمكن أن تلعبه في مثل هكذا أزمات.حيث يلقى على عاتقها مسؤولية المساهمة المباشرة في معالجة الأزمات الاقتصادية. وهو ما دفع معظم البنوك المركزية في العالم إلى تبني إجراءات عاجلة لدعم الاقتصاد.من خلال توفير السيولة للقطاع المصرفي بإقرار تخفيض معدلات الفائدة إلى مستويات قياسية.

وضمن هذا الإطار لعب بنك الجزائر دورا كبيرا في مواجهة تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد الجزائري الذي كانت صدمته مزدوجة بتراجع النشاط الاقتصادي وتراجع أسعار البترول، حيث أصدر مجموعة من القرارات والتوجيهات المساعدة في مواجهة هذ الوضع الاقتصادي؛بتوفير السيولة للقطاع المصرفي ومساعدة الشركات المتضررة، وذلك من خلال تخفيض معدل الفائدة التوجيهي أكثر من مرة، وتخفيض معدل الاحتياطي الاجباري لأربع مرات متتالية في أقل من سنة والنزول به من 10 % إلى 2 %، وإصدار تعليمات للبنوك والمؤسسات المالية النشطة في الجزائر لإنتهاج سياسات معينة كتأجيل سداد القروض المتعثرة وإعادة جدولتها، وتخفيف بعض الاجراءات الاحترازية المطبقة على عمل البنوك.

مما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي على النحو التالي:

ماهي أهم الإجراءات التي قام بها بنك الجزائر لمواجهة التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري؟

من خلال هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهو البنك المركزي،وماهي السياسة النقدية وما أدواتها التي يتم إستخدامها في معالجة الأزمات الاقتصادية؟
- ما هي جائحة كورونا ؟
- ماهي تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري؟
- ماهي أهم الإجراءات التي إتّخذها بنك الجزائر لمواجهة تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري ؟

وكإجابة مبدئية على هذه التساؤلات، إعتمدنا على الفرضيات التالية:

- البنك المركزي هو مؤسسة نقدية تقع على أعلى هرم النظام المصرفي في أي دولة، ويضّطلع بمسؤولية إدارة شؤون النقد والإئتمان، أمّا السياسة النقدية فهي تلك الإجراءات التي تؤثر في النظام النقدي من خلال أدواتها ؛
- جائحة كورونا هي فيروس شديد العدوى يصيب الجهاز التنفسي والرئوي للإنسان وقد يؤدي إلى الوفاة؛

- من أبرز تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري تراجع المداخيل الوطنية بسبب تراجع أسعار البترول في الأسواق الدولية ، و توقف الأنشطة الاقتصادية محليا ودوليا؛
- إتّخذ بنك الجزائر مجموعة من الإجراءات والتّدابير التي من شأنها المساعدة في التخفيف من وطأة تداعيات هذه الجائحة على الاقتصاد الوطني. أهمها إقرار إجراءات تضمن توفّر السيولة للقطاع المصرفي والمالي كتخفيض معدل الفائدة ومعدل الاحتياطي الاجباري في أكثر من مناسبة.

الحدود الزمنية للدراسة: تم تركيز الدراسة خلال سنتي2020 و2021، وهما السنتان اللتان شهدت فيهما جائحة كورونا ذروتها عالميا ومحليا.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية مساهمة السياسة النقدية من خلال استخدام أدواتها في المساعدة على مواجهة الأزمات الاقتصادية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على أهم التداعيات الناتجة عن جائحة كورونا وتأثيراتها على الاقتصاد الجزائري؛
- التعرف على أهم الإجراءات التي قام بها بنك الجزائر خلال جائحة كورونا 2020-2021؛
- إبراز دور السياسة النقدية في الجزائر في معالجة تراجع النشاط الاقتصادي خلال جائحة كورونا.

الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات التي تطرقت لموضوع فيروس كورونا وتداعياته على الاقتصاد العالمي عامة، والاقتصاد الجزائري خاصة، وإجراءات معالجة هذه التداعيات، وتناولته من زوايا مختلفة، غير أنّ هذه الدراسات في معظمها كانت في بدايات إنتشار الفيروس، وعليه فإن أول إضافة تمت في دراستنا هذه، هي تمديد الإطار الزمني لفترة الدراسة والإجراءات المتخذة ضمنه حيث تم تبيينها وتحليلها باستعراض مفصل، فضلا عن تحيين الكثير من المعلومات. ومن بين هذه الدراسات نذكر ما يلي:

- دراسة بن معمر علي وجيلالي عمير، بعنوان " إدارة المخاطر في البنوك ومواجهة أزمة فيروس كورونا كوفيد19 الجزائر انموذجا " نشرت بتاريخ 2020/10/22 بمجلة التراث، المجلد10العدد03، تم في هذه الدراسة التطرق إلى إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية لمواجهة الازمات الناجمة عن انتشار فيروس كرونا، وتوصلت هذه الدراسة إلى أنّ بنك الجزائر عمل على إقرار تدابير وقائية واحترازية لتجنيب البنوك التجارية العديد من الأثار السلبية للمخاطر البنكية، وأنّه مستعد لتقديم المزيد من الخدمات للبنوك، لتجاوز أزماتها؛
- دراسة بخدة الهاشمي ومزيان محمد توفيق بعنوان" دور البنوك المركزية في مواجهة الأزمة الناجمة عن أزمة كورونا تجارب عالمية وعربية "نشرت بتاريخ 2020/06/30 بمجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد02 العدد01، تطرقت هذه الدراسة إلى البنوك المركزية وأهم خصائصها والأدوات التقليدية للسياسة النّقليدية وأوضحت أنّ هذه الأدوات التقليدية لم تعد بنفس الفعالية، مما دفع البنوك المركزية إلى ابتكار أدوات جديدة لمجابهة الأزمات الاقتصادية مثلما يحدث مع أزمة كورونا، وهذه الأدوات هي الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية، كما تطرقت هذه الدراسة أيضا إلى تجارب دولية وعربية لبنوكها المركزية في مواجهة

أزمة كورونا، وخلصت هذه الدراسة أنّ البنوك المركزية عبرمختلف دول العالم بتجاوزها لدورها الكلاسيكي وإستعمال هذه الأدوات الجديدة ساهمت في التقليل من الآثار السلبية لجائحة كورونا؛

- دراسة سيد اعمر زهرة وبلعمى أسماء بعنوان "قراءة في التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر الآثار والإجراءات " نشرت بتاريخ 2020/12/24 بمجلة الاقتصاد والادارة، المجلد 04 العدد02، تناولت هذه الدراسة أثر جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي عموما والاقتصاد الجزائري خصوصا، بالتفصيل الجيّد وبالأرقام، كما بيّنت الجهود الدولية المبذولة في مواجهة هذا الفيروس مع تسليط الضوء أكثر على أبرز جهود الجزائر، وخلصت هذه الدراسة إلى أنّ فيروس كورونا أثّر كثيرا على الاقتصاد الجزائري خاصة القطاعات الحيوية كقطاع المحروقات والسياحة والطيران، وأنّ الإجراءات التي أقّرتها الجزائر فرضت تحدي الموازنة بين المفاضلة بين الصحة العامة والتأثير الاقتصادي لسياسات إحتواء انتشار الفيروس.

منهج الدراسة: قصد الإجابة على إشكالية الدراسة، تمّ إستخدام المنهج الوصفي من خلال وصف الظاهرة محل الدراسة، وهي جائحة كورونا- كوفيد19 وأثرها على اقتصاد الجزائر، وكذا المنهج التحليلي من خلال التعرف بالدراسة والتحليل على أهم قرارات بنك الجزائر للحد من تداعيات تلك الجائحة على الاقتصاد الوطني.

تقسيم الدراسة: تم معالجة إشكالية هذه الدراسة من خلال المحاور التالية:

- الإطار النظري للبنوك المركزية والسياسة النقدية؛
- التعريف بفيروس كورونا- كوفيد 19؛
- تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري؛
- دور بنك الجزائر في مواجهة تداعيات الجائحة على الاقتصاد الجزائري.

2. الإطار النظري للبنوك المركزية والسياسة النقدية:

تعد البنوك المركزية في أي دولة هي الجهات المسؤولة عن إدارة السياسة النقدية من خلال إستخدام وظائفها في إطار الأدوات الكمّية والكيّفية للسياسة النقدية.

1.2 البنوك المركزية:

1.1.2. تعريف البنك المركزي: هناك عدة تعاريف للبنك المركزي نذكر منها:

- هو المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود في كل الدول، وهو المؤسسة التي تترأس النظام النقدي، ولذلك يشرف على التسيير النقدي، ويتحكم في كل البنوك العاملة في الاقتصاد، ويعتبر بنك البنوك، وبنك الحكومة، حيث يعودون إليه عندما يحتاجون إلى السيولة، فهو يقوم بإعادة تمويل البنوك عند الضرورة، كما يقوم بتقديم التسبيقات الضرورية للحكومة في إطار القوانين والتشريعات السائدة، لذلك يقال أنّ البنك المركزي هو الملجأ الأخير للإقراض (لطرش، 2007، صفحة 11).

– هو مؤسسة نقدية حكومية تهيمن على النظام النقدي والمصرفي في البلد، ويقع على عاتقها مسؤولية إصدار العملة ومراقبة الجهاز المصرفي، وتوجيه الإئتمان لزيادة النمو الاقتصادي للمحافظة على الاستقرار النقدي، عن طريق توفير الكميات النقدية المناسبة داخل الاقتصاد وربطها بحاجات النشاط الاقتصادي (المفرجي، 2022، الصفحات 20-21).

وفي الجزائر يعرّف البنك المركزي بموجب المادة 09 من الأمر 10-04 المعدل والمتمم لأحكام قانون النقد والقرض 03-11 بأنه " مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويعد تاجرا في علاقته مع الغير، ومنذ صدور قانون 90-10 أصبح البنك المركزي يسمى في تعاملاته مع الغير بـ: "بنك الجزائر" (مصطفى، 2019، الصفحات 10-11).

2.1.2. وظائف البنك المركزي:

تتمثل مهام البنك المركزي فيما يلي:

أ/ بنك إصدار: تعني هذه الوظيفة إعطاء البنك المركزي وحده دون غيره من عناصر النظام البنكي حق امتياز إصدار البنكنوت أو النقود القانونية، ومضمون هذه الوظيفة قيام البنك المركزي بتحويل الأصول الحقيقية أو حتى النقدية التي تؤول إليه إلى وحدات نقود تقابل هذه الأصول، ويحصل البنك المركزي على هذه الأصول كحق له (القادر، 2010، الصفحات 51-52).

ب/ بنك الحكومة ومستشارها المالي: يقوم البنك المركزي في معظم البلدان بمهمة بنك الحكومة ومستشارها المالي حيث تولت البنوك هذه المهمة تاريخيا بمجرد حصولها على امتياز إصدار العملة، وقد أصبحت الحكومات تحتفظ بحساباتها لدى بنوكها المركزية، وتقدم البنوك المركزية القروض والسلف في حالات الضرورة عندما يطرأ عجز في الميزانيات السنوية للحكومة، ويضع خبرته النقدية والمصرفية تحت تصرف الحكومة، ويتولى المهام التي توكل إليه من قبلها مثل الرقابة على الصرف الأجنبي والتحويل الخارجي وتقديم المشورة عند عقد القروض سواء كانت خارجية أو محلية (العجلوني، 2010، الصفحات 168-169).

ج/ بنك البنوك: تتمثل هذه الوظيفة في أن يحتفظ البنك المركزي بأرصدة نقدية سائلة للبنوك التجارية (الإحتياطات النقدية الإجبارية) حيث تلزم معظم التشريعات المصرفية البنوك التجارية بالاحتفاظ برصيد دائن لدى البنك المركزي يساوي نسبة معينة من مجموع التزاماتها أثناء فترات الأزمات المصرفية أو الظروف غير المتوقعة لزيادة الطلب على السيولة، ويقوم بعملية المقاصة بين حقوق وديون المصارف اليومية من خلال غرف المقاصة (بوزعرور، 2015، الصفحات 161-162).

د/ يراقب ويشرف على شؤون الإئتمان : يعتبر البنك المركزي رقيبا وموجها للإئتمان المصرفي، وهو بذلك يقوم بأهم الوظائف حتى يتمكن من ضمان سلامة الائتمان المصرفي في الدولة وبالتالي توجيه السياسة النقدية بالصورة الصحيحة، ويقوم البنك المركزي بفرض رقابته على الائتمان والنشاط المصرفي وتوجيهه للوجهة السليمة

والمناسبة، ويتم ذلك من خلال رقابته لعمليات الاقتراض والاستثمار المصرفي التي تنعكس بدورها على حجم وكمية وسائل الدفع وعلى عرض النقود وإجمالي السيولة المحلية للبلد (العجلوني، 2010، صفحة 156).

2.2. السياسة النقدية:

1.2.2. تعريف السياسة النقدية: تعددت التعاريف التي قدّمها الكتّاب والباحثين للسياسة النقدية حيث:

- عرّفها " اينزغ " بأنها تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عمّا إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي (السامرائي، 2006، صفحة 185).

- وعرّفها " فوزي القيسي" بأنها التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التّأثير على الفعاليات الاقتصادية عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية (قدي، 2017، صفحة 53).

2.2.2. أهداف السياسة النقدية:

تدور أهداف السياسة النقدية (النهائية) حول العناصر التالية:

- تحقيق الاستقرار النقدي؛
- تشجيع النمو الاقتصادي؛
- ضمان قابلية صرف العملة والحفاظ على قيمتها الخارجية؛
- تحقيق التوازن الداخلي والخارجي (قدي، 2017، صفحة 55).

3.2.2. الأدوات التقليدية للسياسة النقدية:

يستخدم البنك المركزي في أي اقتصاد عند تنفيذ السياسة النقدية مجموعة من الأدوات لتحقيق أهداف السياسة النقدية وحتى الاقتصادية، ومن هذه الأدوات نجد:

أ/ الأدوات الكمية: ويقصد بها تلك الأدوات غير المباشرة التي تستخدم للتأثير على حجم أو كمية الائتمان بشكل عام، وتتمثل في:

- معدل الاحتياطي القانوني: ويقصد بهذه الأداة إلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي، دون أن يتقاضى على ذلك فائدة (محمد، 2020، صفحة 175)، وقد تصل نسبة الاحتياطي القانوني إلى 35 % في حدها الأقصى، على ألا تقل عن 05 % (بلغرسة، 2021، صفحة 18).

- معدل إعادة الخصم: يقصد بمعدل إعادة الخصم، الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الأوراق المالية التي تقوم البنوك التجارية بخصمها لديه للحصول على إحتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الإئتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات (بوزعرور، 2015، صفحة 122).

- عمليات السوق المفتوحة: تعني هذه الأداة قيام المصرف المركزي بشراء (طلب) أو بيع(عرض) بعض الأصول الحقيقية التي يملكها مثل أذون الخزانة أو السندات الحكومية أو الأوراق المالية أو التجارية، بهدف تحويلها إلى أصول نقدية، وإمتصاص السيولة أو ضخّها في المجتمع، ومن ثم زيادة المعروض النقدي أو تقليصه (القادر، 2010، صفحة 193).

ب/ الأدوات الكيفية (النوعية): ويقصد بها تلك الأدوات المباشرة التي تستخدم للتأثير في إتجاهات إستعمال الإئتمان وتتمثل فيما يلي (قدي، 2017، الصفحات 80-81):

- تأطير الائتمان: وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف تطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسبة محددة، واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية الى التأثير على توزيع القروض في اتجاه قطاعات معتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية.

- النسبة الدنيا للسيولة: يقضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض.

- قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية: تستعمل البنوك المركزية هذا الأسلوب في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية، كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد

- التأثير والإقناع الأدبي: هي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية بطلبها وبطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي.

بالإضافة إلى الأدوات سالفة الذكر، هناك أيضا أدوات مساعدة للسياسة النقدية، كالتوجيهات والأوامر والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي إلى البنوك والمؤسسات المالية، واستعمال الإعلام، واتخاذ الإجراءات العقابية.

3. التعريف بفيروس كورونا-كوفيد 19:

فيروس كورونا كوفيد 19 هو وباء مستجد ظهر في نهاية سنة 2019 بمدينة ووهان الصينية، ثمّ إنتشر في مختلف بقاع العالم؛ مخلفا تداعيات مسّت مختلف جوانب الحياة (اقتصادية ، وساسية، اجتماعية)

1.3 تعريف فيروس كورونا:

حسب منظمة الصحة العالمية فيروسات كورونا، هي فصيلة واسعة الانتشار معروفة بأنّها تسبب أمراضا تتراوح بين نزلات البرد الشائعة إلى الاعتلالات الأشد وطأة، مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس)،

ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (سارس)، وسبّب هذا الفيروس المكتشف في سنة 2019 مرض كوفيد19 (منظمة الصحة العالمية، 2022).

2.3 تعريف مرض كوفيد 19:

هو مرض ناجم عن فيروس كورونا المستجد المسمى فيروس كورونا سارس2 (منظمة الصحة العالمية، 2022)، وقد تم اكتشافه بعدما بدأ الحديث عن فيروس في نهاية شهر ديسمبر 2019 بالصين، بعد أن أبلغت منظمة الصحة العالمية عن حالات التهاب رئوي غير معروف تمّ إكتشافه في مدينة "ووهان" بإقليم "هوبي" بجمهورية الصين الشعبية، وحدّد من السلطات الصينية في 07 جانفي 2020 على أنّه الفيروس التاجي (كوفيد 19) هو السّبب في هذه الإلتهابات؛ لتعلن منظمة الصحة العالمية بتاريخ31 جانفي من نفس السنة أنّه تسبب في حالة طوارئ عمومية تثير قلقا دوليا، ليعلن الدكتور"تيدروس غيبرسوس" المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، أنّ كورونا19 تحوّل إلى جائحة عالمية، وذلك إبتداء من يوم 11 مارس 2020 بعد أن وصل إلى 57 دولة (هارون، 2021، صفحة 1118).

3.3 أعراض كوفيد19 وعلاماته:

تتمثل الأعراض الأكثر شيوعا لمرض كوفيد19 في الحمّى والسّعال والجفاف والإجهاد، وتشمل الأعراض الأخرى الأقل شيوعا التي قد تصيب بعض المرضى؛ فقدان الذّوق والشّم وإحتقان الأنف وإلتهاب الملتحمة (المعروف أيضا بمسمى إحمرار العينين)، آلام في الحلق والصداع آلام العضلات والمفاصل، ومختلف أنماط الطفح الجلدي، والغثيان والقيئ، والإسهال والرعشة. كما تشمل العلامات التي تشير إلى مرض كوفيد19 الوخيم، وجود ضيق في التنفس، وإنعدام الشهية والألم المستمر أو الشعور بالضغط على الصدر، إرتفاع درجة الحرارة (أكثر من 38 درجة مئوية) (منظمة الصحة العالمية، 2022).

4.3. توصيات منظمة الصحة العالمية لمواجهة تفشي جائحة كورونا:

مع تزايد حالات الإصابة بوباء كوفيد19 على مستوى العالم، سارعت منظمة الصحة العالمية إلى إقتراح مجموعة من الإجراءات والتوصيات التي يمكن إعتمادها من قبل الأفراد للحد من تفاقم الوضع الصحي العالمي ومن هذه التوصيات (الطاهر، 2020، صفحة 133) :

- المواظبة على تنظيف اليدين جيدا بفركهما بمطهر كحولي أو بغسلهما بالماء والصابون ؛
- المحافظة على مسافة التباعد بين الأشخاص والمقدرة بمتر واحد (3أقدام) على الأقل؛
- تجنب الأماكن المزدحمة أين ترتفع إحتمالات مخالطة الأشخاص المصابين بالمرض ؛
- تجنب لمس العينين، الفم، الأنف، إذ أنّ تلوث اليدين قد يؤدي إلى إلتقاط الفيروسات ونقلها اليها؛
- إلتزام البيت والإنعزال حتى في حالات ظهور أعراض بسيطة، مثل السعال والصداع والحمى الخفيفة، إلى حين التعافي والحرص على عدم مخالطة الباقين إلاّ للضرورة بوضع الكمامة لتجنب العدوى؛

- التماس الرعاية الطبية والاتصال بالجهات المعنية في حالات الإصابة بالحمى والسعال وصعوبة التنفس، لأن التوجه نحو المرفق الطبي المناسب يساعد في حماية الأشخاص ومنع انتشار الفيروس؛
- متابعة آخر المستجدات من مصادر موثوقة، مثل منظمة الصحة العالمية أوالسلطات الصحية المحلية.

4. تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري:

لم يكن الاقتصاد الجزائري أفضل حال من بقية اقتصاديات العالم، حيث تعرض هو الآخر لأزمة اقتصادية كبيرة بسبب جائحة كورونا التي تسببت في تسجيل نسبة انكماش اقتصادي بلغت -4.9 % عام 2020 (صندوق النقد الدولي، 2022)' حيث تراجع الناتج الداخلي الخام من 171.77 مليار دولار المسجلة سنة 2019 إلى 145.01 مليار دولار في سنة 2020، ثم إرتفع إلى 167.98 مليار دولار في سنة 2021 (بقيّ دون مستوى ما قبل الجائحة من حيث القيمة) (البنك الدولي، 2022) وإرتفع معدل نمو الاقتصاد خلال السنة نفسها 2021 ليسجل نسبة 4.1 % (سي ان بي سي عربي، 2022).

هذا الانكماش المسجل خلال سنة ذروة إنتشار الجائحة كان نتيجة حتمية لتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، والتي يمكن إبراز أهمها، فيما يلي:

1.4. قطاع المحروقات :

أحدثت جائحة كورونا صدمة كبيرة في أهم مصادر الدخل الوطني بالعملة الصعبة للجزائر، النفط والغاز التي تشكل 96 % من مداخيل الدولة، حيث بلغت عائدات تصدير النفط خلال سنة 2020 ما قيمته 20 مليار دولار، وقد تراجعت مقارنة بسنة 2019 بقيمة 11 مليار دولار(- 30 %)، في الوقت الذي سجّل فيه متوسط سعر البرميل 42 دولار للبرميل (وكالة الأنباء الجزائرية، 2022) (البرميل يحتوي على 159 لتر) خلال نفس السنة بعدما هوى إلى حوالي 17 دولار خلال شهر أفريل 2020، بهذا التراجع في المداخيل، سجّلت ميزانية الدولة عجزا ماليا قدّر بـ 2725.4 مليار دج ما يمثل (- 14.5 %) من الناتج المحلي الخام (وزارة المالية، 2022)، بعدما كان يتوقع في قانون المالية الأولي لسنة 2020 (تم إعداده قبل ظهور جائحة كورونا) عجز موازني بـ 1533.4 مليار دج أي(-7.2 %) من الناتج المحلي الخام، ويتوقع في قانون المالية التكميلي للسنة نفسها 2020 (خلال جائحة كورونا) عجز موازني بـ 1976.9 مليار دج ما يمثل (-10.4 %) من الناتج المحلي الخام (وكالة الأنباء الجزائرية، 2022)، وتوقّع عائدات محروقات بنحو 37.4 مليار دولار (وكالة الأنباء الجزائرية، 2022)،هذا الفارق الكبير بين ما تمّ تقديره وتوقّعه في قانون المالية الأولي لسنة 2020 (37.4مليار دولار) ، وما تمّ تحصيله فعليا خلال نفس السنة (2 مليار دولار) أي خسارة 17 مليار دولار (- 46.6 %) يكشف أثر جائحة كورونا على قطاع المحروقات ومن ثم على المداخيل الوطنية للجزائر.

2.4. قطاع النقل:

أدّت إجراءات تقييّد حركة النقل في الجزائر بسبب جائحة كورونا إلى تأثّر قطاع النقل بأنواعه الثلاث، كما يلي:

- النقل الجوي: سجّلت أبرز شركة عاملة في مجال النقل الجوي في الجزائر، وهي شركة الخطوط الجوية الجزائرية خسارة تقدر بـ 40 مليار دج خلال سنة 2020 (حميش، 2021، صفحة 14) بعد إلغاء آلاف الرحلات الجوية بسبب قيود الإغلاق المفروضة على قطاع الطيران؛

- النقل البحري: سجّلت الشركة الوطنية للنقل البحري للمسافرين خسارة مالية بقيمة 10 مليار دج إلى غاية جانفي 2021، وذلك بعد تعليق رحلاتها منذ 17 مارس 2020، حيث تمّ إلغاء 640 رحلة بحرية تسببت في فقدان 380 ألف مسافر (بوعشة، 2022، صفحة 193)؛

- النقل البري: فقدت الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية 30 مليون مسافر خلال عام 2020 حيث سجّلت خسائر قدّرت بـ 12 مليار دج، وتكبّدت مؤسسة "ميترو الجزائر" خسائر مالية هي الأخرى وصلت إلى 13 مليار دج (بوعشة، 2022، صفحة 193)، كما دفعت مؤسسات النقل الحضري وشبه الحضري أيضا ثمن إجراءات الإغلاق حيث تكبّدت خسائر مالية كبيرة (يصعب تقديرها كون أنّ معظمها ينشط خارج الدائرة الرسمية للنشاط الاقتصادي).

3.4. قطاع الصناعة:

تأثّر التصنيع بفعل أثر جائحة كورونا على سلاسل التوريد وقلة توفر المواد الأولية وشبه المصنعة لبعض الصناعات، الأمر الذي إنعكس مباشرة في خفض الإنتاج وتعطّل منشآت التجميع والتصنيع، خاصة تلك الشركات التي تعتمد على مواد أولية من الصين (الدين، 2020، صفحة 169)، التي توقّفت مصانعا بفعل جائحة كورونا.

هنا تجدر الإشارة أنّ الصين تعد المورد الرئيسي للجزائر بنسبة 16.20 % (رقية، 2021، صفحة 903).

4.4. القطاع المالي والمصرفي:

تسبّبت جائحة كورونا في تراجع النشاط الاقتصادي الذي نتج عنه تراجع في حركة تداول الأموال داخل المنظومة المصرفية والبريدية، ووجود حالات عديدة لقروض متعثّرة، ووجود حالات عدم اليقين خاصة لدى أصحاب الفائض المالي، مؤسسات وأفراد على حد سواء، الأمر الذي أدّى إلى تراجع مستوى الإدخار (الودائع) لدى البنوك والمؤسسات البريدية في ظل زيادة حالات السحب، مما نتج عنه ظهور أزمة سيولة لدى هذه البنوك والمؤسسات البريدية.

فقدت البنوك سيولة تقدر بـ 180 مليار دج (1.4 مليار دولار) بنهاية ماي 2020 مقارنة مع نهاية ديسمبر2019، لتستقر عند 916 مليار دج (7.9 مليار دولار)، وهو رقم غير مسبوق في السنوات العشرين الماضية، بنسبة عجز (في السيولة) قفزت من 49 % في مارس إلى 55 % نهاية ماي 2020، بينما كانت 20 % مطلع 2019 ، كما تراجعت السيولة لدى مؤسسة بريد الجزائر بنحو 15 % في الربع الثاني

من السنة 2020 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019، حيث تم سحب من مكاتب البريد 144 مليار دج (1.1 مليار دولار) في الفترة ما بين 18 و28 جويلية 2020، أي خلال عشرة(10) أيام فقط (كحال، 2020/02/08). وهذا التراجع الكبير في حجم السيولة يبيّن حجم تأثّر القطاع المصرفي في الجزائر بتداعيات جائحة كورونا.

5.4. قطاع السياحة:

أدّت تدابير الإغلاق، من تقييد لحركة النقل وإلغاء حجوزات الطيران والفندقة، وغلق المرافق السياحية والترفيهية، وغيرها ذات الصلة بالقطاع السياحي في الجزائر، إلى تكبّد القطاع خسائر كبيرة بلغت 30 مليار دج شهريا (الجزائرية، 2021).

6.4. قطاع التشغيل (البطالة):

دفع توقف نشاط العديد من المؤسسات بسبب إجراءات الحجر وتعطل سلاسل التوريد عالميا، بالكثير منها إلى تسريح عمّالها، لعدم قدرتها على تحمّل تكاليف تشغيلهم؛ خاصة تلك المؤسسات الصغيرة التي لا تملك القدرة على الإستمرار في النشاط حال تعرضها لصعوبات مالية ونقدية.

على سبيل المثال لا الحصر تأثّر قطاع البناء بشكل كبير بسبب إجراءات الحجر الصحي، حيث توقّفت أكثر من 24000 ألف مؤسسة بناء عن العمل، و أصبحت ورشات كثيرة غير قادرة على استئناف نشاطها قبل الثلاثي الأول من سنة2021 (بوعشة، 2022، صفحة 199). والمعلوم أنّ هذا القطاع (البناء) يختزن نسبة كبيرة من العمالة، التي ينشط جزء هام منها ضمن سوق الشغل الموازية في الجزائر الذي يبلغ حجمه 43 % من حجم التشغيل الكلي (الدين، 2020، صفحة 170)، وعلى العموم إرتفعت نسبة البطالة في سنة 2020 إلى 13.4 % (إ.ك، 2022، صفحة 05).

الجدول التالي يوضّح وضعية الاقتصاد الجزائري خلال فترة الجائحة.

الجدول 1: المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر خلال فترة جائحة كورونا 2020-2021

	فترة ما قبل الجائحة	فترة الجائحة	
المؤشر/ السنة	2019	2020	2021
الناتج الداخلي الخام	171.77 مليار دولار	145.01 مليار دولار	167.98 مليار دولار
معدل النمو الاقتصادي	% 0.8	% 4.9 -	% 4.1
معدل التضخم	% 2	% 2.4	% 5
معدل البطالة	% 11.7	% 13.4	% 12.7
وضعية ميزان المدفوعات	16.95- مليار دولار	16.4- مليار دولار	5.3 - مليار دولار

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المواقع التالية:

- https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=DZ

- https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar/772-2022
- https//www.cnbcarabia.com/news/view/92568/2021.html
- https://www.fmi.org/ Https// www.bank-of-algeria.dz

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنّه في سنة 2020 وهي سنة ذروة إنتشار الجائحة سجّلت معظم المؤشرات الاقتصادية في الخانة الحمراء حيث إنكمش الاقتصاد بنسبة – 4.9 % وتراجع الناتج الداخلي الخام بـ 26.06 مليار دولار، وإرتفعت البطالة بنسبة 2 % تقريبا وإرتفع التضخم بنسبة 0.4 % ، كما سجّل ميزان المدفوعات نسبة عجز فاقت الـ 10 % من الناتج الداخلي الخام، وهي أرقام معقولة قياسا لحالة الاقتصاد العالمي الذي شهدت معظم اقتصادياته حالة ركود اقتصادي كبير، غير أنّه في السنة الثانية من انتشار الجائحة (2021) التي شهدت تراجعا في درجة خطورة الوباء وتراجع القيود المفروضة على الحركية الاقتصادية (مؤسسات وأفراد)، فضلا عن إقرار كل من الحكومة وبنك الجزائر سياسات مالية ونقدية توسعية ساهمت في حدوث تحسّن ملحوظ في هذه المؤشرات، حيث إرتفع النمو بنسبة 4.9 % مسجلا قفزة نوعية، وإرتفع الناتج الداخلي الخام بـ22.97 مليار دولار، وإنخفضت البطالة قليلا بنحو 0.7 % ، وتراجع عجز ميزان المدفوعات بنسبة 67.5 % حين وصل إلى –5.3 مليار دولار. غير أنّ الملاحظ هنا هو إرتفاع معدل التضخم إلى الضعف إلى (5 %) وهو ما يعدّ نتيجة حتمية للسياسات التوسعية المتبعة لدعم النمو، و بذلك يمكن إعتباره ضريبة التعافي والخروج من حالة الانكماش.

5. دور بنك الجزائر في مواجهة التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري:

تلعب البنوك المركزية دورا محوريا في التصدي للأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي، وتتخذ سياساتها وفقا للتفويض الممنوح لها من قبل السلطات بهدف المحافظة على استقرار الأسعار وتوازن سوق العمل، وتستخدم المصارف المركزية للعب هذا الدور الكلاسيكي، ولتحقيق الأهداف المرسومة أدوات السياسة النقدية التي تتناسب مع تركيبة الاقتصاد (الأموي، 2022).

وخلال جائحة كورونا قامت البنوك المركزية في مختلف بلدان العالم، خاصة الاحتياطي الفيدرالي الامريكي والبنك المركزي الأوروبي وبنك انجلترا وبنك الشعب الصيني وبنك اليابان بما يلي :

– تيسير السياسة النقدية إلى حد كبير عن طريق تخفيض أسعار الفائدة الأساسية حيث وصلت بها إلى مستويات منخفضة وتاريخية (تالوتشي، 2020) ،حيث تراوحت نسب التخفيض مابين0 إلى 1 % ؛

– إطلاق برامج التيسير الكمي من خلال شراء (خاصة الاحتياطي الفيدرالي) الأصول مقابل ضخ المزيد من السيولة في الاقتصاد لدعم (الشركات، الأسر)،حيث تمّ ضخ تريليونات من الدولارات ؛

– تخفيف معايير رأس المال والسيولة، وتخفيف لوائح السوق وقيود النشاط في القطاع المالي بهدف إتاحة التمويل بتكلفة أقل (ذكرالله، 2021، صفحة 06)،

هذه الإجراءات التي إتّخذتها البنوك المركزية الكبرى دعّمت الثقة وساهمت في الحد من حجم الصدمة، مما هيأ للاقتصاد وضعا أفضل يؤهله للتعافي (السالوس، 2020، صفحة 13).

من جانب آخر إتّخذت الدول العربية سياسات تحفيزية على مستوى السياسة النقدية وكذلك لدعم سيولة القطاع المصرفي، وبالتالي تشجيع المصارف التجارية على تمويل القطاع الخاص، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في المجال الصحي، وتلك التي تعمل في القطاعات المتأثرة بتداعيات فيروس كورونا مثل قطاع الخدمات (النقل والسياحة)، كما قدّمت البنوك ومؤسسات النقد العربي حزمة من المزايا للمصارف التجارية من أجل تخفيف آثار انتشار الفيروس على عملائها (طلحة، 2020، صفحة 24).

وضمن هذا الإطار، وإدراكا منه بخطورة أثر جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني، وإضطلاعا منه بالمسؤولية الموكلة إليه في إدارة شؤون السياسة النقدية في البلد؛ سارع بنك الجزائر إلى إتّخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير التحفيزية التي تساعد في مجابهة الآثار الاقتصادية لهذه الجائحة؛ كالترخيص للقطاع المصرفي بتحرير مزيد من السيولة وتقديم تسهيلات تمويلية للمؤسسات والشركات المتضررة وحتى الأفراد، وإصدار بعض التّعليمات والأنظمة المطبقة على عمل البنوك المحلية والمؤسسات المالية، كل هذه الإجراءات سنحاول عرضها بمزيد من التفصيل على النحو التالي:

1.5. توفير السيولة:

بهدف تعزيز السيولة البنكية في الجزائر قام بنك الجزائر بالإجراءات التالية:

- قررت لجنة عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر في اجتماعها المنعقد في 10 مارس 2020 برئاسة المحافظ، تخفيض معدل الاحتياطات الاجبارية من 10 % إلى 08 %، وتخفيض المعدل التوجيهي لبنك الجزائر بـ 25 نقطة أساس (0.25 %) لتثبيته عند 3.25 % وذلك ابتداء من 15 مارس 2020، بهدف تحرير هوامش إضافية للسيولة بالنسبة للنظام البنكي، مما يوفّر للبنوك والمؤسسات المالية وسائل دعم إضافية لدعم الاقتصاد الوطني بتكلفة معقولة (بنك الجزائر، 2020، الصفحات 01-05).

وفي ضوء مزيد من تطورات الوضع الاقتصادي على الصعيد الدولي والمحلي، المتعلقة بالتضخم والسيولة البنكية، والقروض، والنمو الاقتصادي، وتعزيزا للقرارات المتخذة في السابق، اجتمعت لجنة السياسة النقدية لبنك الجزائر بتاريخ 29 أفريل 2020، وقررت ما يلي (بنك الجزائر، 2020، الصفحات 01-02):

- تخفيض معدل الاحتياطات الاجبارية من 08 % إلى 06 %، لتكون سارية المفعول ابتداء من 15 ماي 2020، وهو ما يسمح بتحرير مبلغ إضافي هام للسيولة، وتخفيض المعدل التوجيهي المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية بـ 25 نقطة أساس (0.25%) لتثبيته عند 03 % بدلا من 3.25 % - رفع عتبات إعادة تمويل بنك الجزائر للأوراق العمومية القابلة للتفاوض التي يقبلها كجهة مقابلة في عمليات السياسة النقدية، ستسمح للبنوك بزيادة قدرتها على إعادة التمويل لدى بنك الجزائر على النحو التالي:

- من 90 % إلى 95 % بالنسبة للاستحقاقات المتبقية أقل من سنة.

- من80 % إلى 90 % بالنسبة للاستحقاقات المتبقية من 01 سنة إلى أقل من 05 سنوات.
- من 70 % إلى 85 % بالنسبة للاستحقاقات المتبقية أكبر أو تساوي 05 سنوات.

وفي سياق توفير السيولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دعى بنك الجزائر (في نفس الاجتماع) البنوك والمؤسسات المالية إلى اتخاذ جميع التدابير والمبادرات اللازمة من أجل توفير عروض قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وللمؤسسات الناشئة والمستثمرة بشكل عام بتكلفة معقولة، وبالتالي تمكين الاقتصاد الوطني نحو آفاق جديدة من خلال التزام صارم وقوي لمواكبة عملية عصرنة أداء الانتاج الوطني.

وبالحديث عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد حمايتها من أهم وصايا المبادئ الارشادية العامة التي أصدرها صندوق النقد العربي حول كيفية تعامل المصارف المركزية مع تداعيات فيروس كورونا المستجد على الاستقرار المالي، وذلك في إطار حرصه على تقديم الدعم للدول الأعضاء في مجال الاصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية في المنطقة العربية (صندوق النقد العربي، 2020).

- قررت لجنة عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر في إجتماعها المنعقد في سبتمبر 2020 التّدخل للمرة الثالثة على التوالي من أجل فك الإختناق عن السيولة النقدية باللجوء مجددا إلى تخفيض سعر الاحتياطي الإلزامي من 06 % إلى 03 % ، وتفعيل عمليات إعادة التمويل الرئيسية خلال شهر واحد، وجاء هذا القرار ليعزّز القرارات المتخذة سابقا، والذي من شأنه أن يمكّن النظام المصرفي من أن يعمل على تحرير كميات إضافية من الموارد، وإتاحة موارد إضافية للبنوك والمؤسسات المالية لتمويل الاقتصاد الوطني ودعم النشاط الاقتصادي (بليدي، 2020، صفحة 10).

- قررت لجنة عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر في إجتماعها المنعقد في 04 فيفري 2021 تخفيض معدل الاحتياطي الإجباري من 03 % إلى 02 % إبتداء من 15 فيفري 2021، وذلك للمرة الرابعة على التوالي، حيث يسمح هذا القرار بتحرير هوامش سيولة إضافية لصالح النظام المصرفي من شأنها تعزيز القدرات التمويلية للبنوك وفقا للسياسة الوطنية لإنعاش الاقتصاد وتنويعه (بنك الجزائر، 2020، الصفحات 01-02).

جدير بالذكر أنّه في هذا الإجتماع تمّ إستعراض أهم تطورات الوضع الاقتصادي الذي أظهر نمو القروض بنسبة 03 % بحلول نهاية سنة 2020 في سياق الصدمة الداخلية القوية الناجمة عن تداعيات جائحة كورونا، وأظهر تحسن تطور الموارد المصرفية مقارنة بتطورها في السداسي الأول من سنة 2020، هذا التطور الذي لوحظ منذ سبتمبر 2020، نجم عن تنفيذ توجيهات السياسة النقدية المتبعة طوال سنة 2020.

الجدول 2: نسبة الاحتياطي القانوني ومعدل الفائدة التوجيهي خلال فترة ذروة جائحة كورونا 2020.

أداة البنك المركزي	نسبة التغيير	من ـ إلى	تاريخ إقرار الإجراء
معدل الاحتياطي القانوني	- 2%	من 10% إلى 8%	مارس 2020
	- 2%	من 8% إلى 6%	ماي 2020
	- 3%	من 6% إلى 3%	سبتمبر 2020

	- 1%	من 3% إلى 2%	فيفري 2021
معدل الفائدة	- 0.25%	من 3.5% إلى 3.25%	مارس 2020
	- 0.25%	من 3.25% إلى 3%	ماي 2020

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر.https//www.bank-of-algeria.dz

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنّ بنك الجزائر قام بتخفيض نسبة الإحتياطي القانوني لأربع مرات متتالية خلال سنة واحدة فقط، حيث نزل به من 10% إلى 2% ؛ما يعني أنّ السلطة النقدية في الجزائر (بنك الجزائر) إعتمد في تنفيذ سياسته النقدية على معدل الإحتياطي الاجباري كأداة رئيسة للتّأثير على حجم الإئتمان بالزيادة لتوفير السيولة للاقتصاد والخروج به من حالة الإنكماش، كما نلاحظ أيضا أنّ بنك الجزائر قام بتخفيض معدل الفائدة التوجيهي لمرتين خلال ثلاثة أشهر الأولى من إنتشار الجائحة.

2.5. تخفيف بعض الأحكام الاحترازية، وتعزيز القدرة التمويلية إتجاه المؤسسات الاقتصادية:

ضمن مساعي بنك الجزائر لتخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، أصدر بنك الجزائر التعليمة رقم 05-2020 المؤرّخة في 06 أبريل 2020 المتعلقة بالإجراءات الإستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الإحترازية المطبقة على عمل البنوك والمؤسسات المالية وهذا من أجل السماح لهذه الأخيرة برفع قدرتها التمويلية إتجاه المؤسسات الاقتصادية، وتتمثل أهم هذه الإجراءات المتخذة فيما يلي (بنك الجزائر، 2020):

- تأجيل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة قروض الزبائن المتأثّرين بالظروف الناجمة عن تفشي وباء كوفيد19؛
- مواصلة تمويلات الزبائن المستفيدين من تأجيل تسديد القروض أو إعادة جدولتها؛
- تخفيض الحد الأدنى لمعامل سيولة البنوك والمؤسسات المالية لرفع مستوى التمويلات المتاحة؛
- إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان المقتطعة من أموالها الخاصة.

تجدر الإشارة أنّ هذه التعليمة (05-2020) قام بنك الجزائر بتمديد أجال العمل بها للمرة الخامسة، وذلك إلى غاية 31 ديسمبر 2021 وفقا لبيان بنك الجزائر الصادر بتاريخ 30 سبتمبر 2021 (Banque d'Algérie, 2021, p. 01)، بعدما كان يفترض انتهاء أجال العمل بها في 30 سبتمبر 2020 حين تم إصدارها (عيساوي، 2020، صفحة 305).

3.5. تشجيع التعاملات الالكترونية:

بعد معاينة بنك الجزائر للزيادة الكبيرة في الطلب على السيولة من طرف فروعه على المستوى الوطني وتداول الأوراق النقدية بالكثّرة التي تشكّل عوامل إنتقال الفيروس، فضلا عن تواجد أعداد كبيرة للزبائن على مستوى فروع بنك الجزائر وما يمكن أن ينجر عنه من مخاطر الإصابة بالعدوى، وبالتالي الحد من نجاعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات العمومية، حثّ بنك الجزائر البنوك والمؤسسات المالية بموجب مذكرة إعلامية موجهة للبنوك والمؤسسات المالية بتاريخ 24 مارس 2020 على أهمية اتخاذ جميع التدابير الوقائية

اللازمة المتعلقة بإتباع إجراءات التباعد والوقاية الصحية، وتشجيع زبائن هذه البنوك والمؤسسات المالية على استخدام التعاملات الالكترونية (استخدام وسائل الدفع غير النقدية لاسيما الشيكات والتحويلات المصرفية والبطاقات المصرفية)، كما سمح للوسطاء المعتمدين بالإضافة الى القيام بالحملات الاعلامية والتحسيسية لفائدة زبائنهم أن يقدموا خدمات مجانية مثل:

- منح البطاقات المصرفية ودفتر الشيكات للزبائن وخاصة الأفراد؛
- إستخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية: الشباك الآلي للأوراق النقدية، الموزع الآلي للأوراق النقدية، والدفع بالبطاقات البنكية؛
- تزويد التجار بأجهزة الدفع الالكتروني بدون تكاليف إضافية (بنك الجزائر، 2020، الصفحات 01-02).

4.5. استعمال أداة الاقناع الأدبي:

بعدما لاحظ بنك الجزائر أن بعض البنوك لم تستوعب المغزى من التّدابير التي أقرّها (في إطار مكافحة جائحة كورونا)، بل وتواصل في تطبيقها على المؤسسات التي تشهد صعوبات عابرة إجراءات تحصيل قاسية مثل تطبيق غرامات تأخّر السداد على إستحقاقات القروض، وقيام بعضها الآخر بإصدار قرارات الحجر ضد الزبائن الذين يواجهون صعوبات في تسديد قروضهم؛ تدخل بنك الجزائر مستعملا الإقناع الأدبي في بيان له أصدره بتاريخ 07 مارس 2021 يذكّر من خلاله بأهمية التّدابير التي أقّرها سلفا للحد من آثار فيروس كورونا على الاقتصاد الجزائري، حيث جاء في هذا بيان "أنّه أمام هذا الوضع المضر يجب الإبقاء على العلاقة بين البنوك والمؤسسات بكل الإهتمام الذي يوليه على التطبيق الميداني لتدابير الدعم التي أقّرها بنك الجزائر بهدف إحتواء أثر أزمة كورونا على الاقتصاد الوطني" (بنك الجزائر، 2021).

ويذكّر بهذا الخصوص أنّه يعوّل على إلتزام تضامني، وحسن تقدير بنوك الساحة، بغية تقديم الدعم اللازم لزبائنها في هذه الفترة الصعبة، كما أنّ الحفاظ على نشاط المؤسسات وتطويره يشكّل ضمانا لإستدامة عمل ونشاط البنوك مما يساهم في نهاية المطاف في الحفاظ على مصالحها الخاصة.

5.5. إقرار(ترخيص) التعامل بالصيرفة الاسلامية:

رخّص بنك الجزائر للبنوك العاملة في السوق المصرفية المحلية بتداول منتجات مصرفية إسلامية جديدة، وقد صدر هذا القرار في الجريدة الرسمية يبيّن تفاصيل تجسيد التعامل بالصيرفة الاسلامية، حيث حدّد مفهوم العملية البنكية التي تدخل ضمن الصيرفة الاسلامية في كل عملية لا تترتب عليها تحصيل أو تسديد فوائد، ووفق ذلك فإن البنوك مرخّص لها بتسويق ثمانية منتجات مصرفية إسلامية تتمثل في المرابحة والمضاربة والمشاركة والإجارة والسلم وإستصناع وحسابات الودائع وودائع الاستثمار (توفيق، 2020، صفحة 21).

جدير بالذكر أنّه على الرغم من أنّ قرار الترخيص بممارسة الصيرفة الإسلامية كان من المنتظر صدوره تزامنا مع الإصلاحات التي يقوم بها بنك الجزائر في إطار تحسين عمل المنظومة المصرفية الجزائرية (بعدما كان مقتصر على الشبابيك الاسلامية التي أقرها نظام 18-02)، إلاّ أنّ حالة الركود التي شهدها الاقتصاد

الجزائري بسبب جائحة كورونا عجّلت بصدور هذا القرار، ليكون أحد الأدوات التي استخدمها بنك الجزائر في مواجهة نقص السيولة المصرفية.

6. خاتمة:

تأثّر الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات العالم بتداعيات فيروس كورونا، وكانت صدمته مزدوجة إحداها ناتجة عن تراجع النشاط الاقتصادي محليا ودوليا، وأخرى ناتجة عن تراجع أسعار أهم مورد اقتصادي للجزائر وهو البترول، ما أدى إلى تراجع حجم السيولة في القطاع المصرفي ومن ثم في الاقتصاد ككل، الأمر الذي دفع السلطة النّقدية في البلد (بنك الجزائر) إلى التّدخل العاجل للمساعدة ،وذلك من خلال العمل على توفير السيولة في الاقتصاد ودعم المؤسسات المتضررة. وعليه خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تسببت جائحة كورونا في تكبّد الاقتصاد الجزائري خسائر كبيرة، أبرزها تراجع المداخيل الوطنية من العملة الصعبة بسب تراجع أسعار البترول في الأسواق الدولية، نتيجة تراجع الطلب العالمي على الطاقة، فضلا عن تحمّل الجزائر(كغيرها من الدول) تبعات تعطّل سلاسل التوريد عالميا وما تبعه من إرتفاع الأسعار محليا (نقص المعروض السلعي)،ناهيك عن إرتفاع مستوى البطالة بسبب تراجع النشاط الاقتصادي وإجراءات الحجر الصحي على الصعيد المالي كان الضغط كبيرا على الجهاز المصرفي، الذي شهد تراجعا في مستوى السيولة تزامنا مع زيادة حالات السحب بسبب حالة عدم اليقين مما ستؤول إليه الأوضاع خلال فترة الجائحة؛
- لعب بنك الجزائر دورا فعّالا في مواجهة الأثار الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري، من خلال حرصه على دعم الاقتصاد الوطني بالسيولة، ودعم الشركات المتضررة وحتى الأفراد، حيث تحمّل كامل مسؤولياته في إستخدام أدوات السياسة النّقدية (التّقليدية) وقام بتخفيض معدل الاحتياطي القانوني لأربع مرات متتالية خلال أقل من سنة (من 10% في مارس 2020 إلى 02 % في فيفري 2021)، فضلا عن تخفيض معدل الفائدة التوجيهي لمرتين متتاليتين، وإصدار تعليمات وتوجيهات للبنوك والمؤسسات المالية، في غاية الأهمية لفائدة الشركات المتضررة والأفراد؛
- تحسّن بعض المؤشرات الاقتصادية نجم عن تنفيذ توجيهات السياسة النقدية خلال سنتي 2020 و2021؛
- لعبت البنوك المركزية في مختلف دول العالم دورا محوريا في مواجهة آثار الجائحة باستخدام أدوات السياسة النقدية المتاحة.

التوصيات: إنطلاقا من تلك النتائج يمكن تقديم التوصيات التالية:

- عدم الإفراط في تيسير السياسة النقدية حتى لا تقود إجراءات توفير السيولة إلى حدوث التضخم (خارج معدل التضخم المستهدف)؛
- ضرورة وجود تكامل بين كل من السياسة النقدية والمالية عند مواجهة الأزمات الاقتصادية للتخفيف قدر الإمكان من الخسائر.

7. قائمة المراجع:

1. Banque d'Algérie. (2021, Septembre 30). Communiqué de Presse. Algerie. Récupéré sur https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/communique30092021.pdf

2. إ.ك .(30 04 ,2022) .الأفامي يبشر الجزائر بأرقام ايجابية. *الشروق اليومي* .05 ,(7088) Récupéré sur https://www.echoroukonline.com/wp-content/uploads/2022/04/7088.pdf

3. الأموي, ع. ا ,2022) .افريل .(البنوك المركزية وأزمة كورونا .أبو ظبي, الإمارات العربية المتحدة . Récupéré sur https//www.skynewsarabia.com/blog/1334806

4. البنك الدولي .(18 03 ,2022) .معطيات حول الجزائر .واشنطن, و.م.أ. Récupéré sur https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=DZ

5. الجزائرية, ا .(27 04 ,2021) .أزمة كورونا تسبب خسائر في القطاع السياحي Récupéré sur . https//www.radio algerie.dz/news/ar/article/20210427

6. الدين, ب. ص .(2020) .الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الأنية والمواكبة البعدية .*مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*(*20* ,عدد خاص.169 .p ,(

7. السالوس, ط. م .(2020) .*تحديات السياسة المالية الضريبية في ظل أزمة كورونا* .القاهرة مصر: دار النهضة العربية.

8. السامرائي, ز. ا .(2006) .*البنوك المركزية والسياسة النقدية* .عمّان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

9. الطاهر, غ. أ ,2020) .سبتمبر .(دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم أثار جائحة كورونا كوفيد19 على الاقتصاد العالمي-الأزمة الاقتصادية العالمية 2020 .*مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*(*20* ,العدد الخاص.(

10. العجلوني, س. س .(2010) .*النقود والبنوك والمصارف المركزية* .عمّان الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

11. القادر, ا. م .(2010) .*إقتصاديات النقود والبنوك*. عمّان: دار الفكر ناشرون وموزعون.

12. المفرجي, س. ش .(2022) .*دور البنك المركزي في إنهاض المصارف المتعثرة* .الاسكندرية: المركز الاكاديمي للنشر.

13. بلغرسة, ع. ا .(2021) .*كيف تسيّر البنوك؟* .الطبعة الاولى، الجزائر : الدار الجزائرية.

14. بليدي, ص .(21 09 ,2020) .بنك الجزائر يتدخل لتخفيف إختناقات السوق النقدية .*العرب- اقتصاد* (11827), 10. Récupéré sur https//www.alarab.co.uk

15. بنك الجزائر .(07 04 ,2020) .التعليمة رقم 05-2020 المؤرخة في 06 افريل 2020المتعلقة بالاجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الاحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية) .م. ب. الجزائر (.Éd ,الجزائر . Récupéré sur https//www.bank-of-algeria.dz/pdf/comunique-aps 07-04-2020 pdf

16. بنك الجزائر .(15 03 ,2020) .*بيان لجنة عمليات السياسة النقدية* Récupéré sur .موقع بنك الجزائر : https//www.bank-of-algeria.dz/pdf/comunique15032020ar.pdf

17. بنك الجزائر .(29 04 ,2020) .*بيان لجنة عمليات السياسة النقدية* Récupéré sur .موقع بنك الجزائر : https//www.bank-of-algeria.dz/pdf/comunique29042020copmar.pdf

18. بنك الجزائر .(25 03 ,2020) .مذكرة إعلامية للبنوك والمؤسسات المالية بخصوص الإجراءات المتخذة في إطار الوقاية من فيروس كوفيد19 .الجزائر- https//www.bank-of- Récupéré sur . algeria.dz/pdf/notecovid aubef25032020ar-pdf

19. بنك الجزائر .(08 02 ,2020) .*نشرية خاصة حول بيان لجنة عمليات السياسة النقدية* Récupéré sur . موقع بنك الجزائر https//www.bank-of-algeria.dz/pdf/comunique08022021ar.pdf :

20. بنك الجزائر .(07 03 ,2021) .بيان بنك الجزائر حول جائحة كورورنا .الجزائر Récupéré sur . https//www.bank-of-algeria.dz/pdf/comunique/07032021ar-pdf

21. بوزعرور, ع .(2015) .*السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية -حالة الجزائر* .الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع.

22. بوعشة, ز. ا .(2022) .*كورونا في الجزائر، استراتيجية الدولة في إدارة الأزمة* .الجزائر: دار الأمة للنشر والتوزيع.

23. تالوتشي, ت. ا ,2020) .افريل .(*أزمة كوفيد19 تهديد للاستقرار المالي* Récupéré sur . https//www.imf.org/ar/news/articles2020/04/14blog.gfsn.covid19

24. توفيق, ب. ا .(2020) .دور البنوك المركزية في مواجهة الأزمة الناجمة عن أزمة كورونا .*مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية*. 21 .p ,(01)*02* ,

25. حميش, س .(26 01 ,2021) .فاتورة ثقيلة دفعتها الشركات الوطنية بسبب طورونا. *يومية الحوار الجزائرية* (4218), 14. Récupéré sur https://cdn.elhiwar.dz/wp-content/uploads/2021/01/El-Hiwar-4218-Du-26-01-2021.pdf

26. ذكرالله, أ .(2021) .البنوك المركزية وأزمة كورونا المحددات والاجراءات) .ا. تركيا (.Éd *دراسات اقتصادية* , p. 06.

27. رقية, م. ك .(2021) .أزمة فيروس كورونا وأثرها على الاقتصاد الجزائري. *مجلة أبحاث*. 903 .p ,(01)*06* ,

28. سي ان بي سي عربي .(12 04 ,2022) .نمو اقتصاد الجزائر .لندن , بريطانيا. Récupéré sur https://www.cnbcarabia.com/news/view/92568/2021.html

29. صندوق النقد الدولي .(12 06 ,2022) .المجلس التنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2021 مع الجزائر .جنيف, سويسرا. Récupéré sur https//www.imf.org/ar/news/articles/2021/11/29/pr21341-algeria-imf-executive-board conctudes-2021article-iv-consultatoin.wilh-algerian

30. صندوق النقد العربي .(07 05 ,2020) .*نصائح "ذهبية" للمصارف المركزية لتجاوز أزمة كورونا*) .و. ا. الاماراتية Récupéré sur (Éditeur ,العين الاخبارية-https://al-ain.com/article/arab-cash-provides : central-banks-deal-corona

31. طلحة, ا. أ .(2020) .*التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية* .الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

32. عيساوي, ن. ا .(15 07 ,2020) .مكانة قواعد الحذر في جهود البنوك المركزية المتخذة لمواجهة كوفيد 19 . *مجلة حوليات جامعة الجزائر 01*(*34* ,عدد خاص.305 .p ,(

33. قدي, ع. ا .(2017) .*المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية* .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

34. كحال, ح .(08/02/2020) .أزمة سيولة وتدافع على صرف الأموال .*صحيفة العرب* Récupéré sur . https//www.alarab.co.uk

35. لطرش, ا .(2007) .*تقنيات البنوك* .Vol)الطبعة السادسة .(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

36. محمد, ب. ق .(2020) .*السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي* .عمّان، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.

37. مصطفى, ب .(2019) .*الرقابة المصرفية والتنظيم الاحترازي الجزائري* .الجزائر: الجزائر.

38. منظمة الصحة العالمية .(12 08 ,2022) .ما هو فيروس كورونا ؟ .جنيف, سويسرا, سويسرا Récupéré . sur https://www.who.int/ar/news-room/questions-and-answers/item/coronavirus-cocid19

39. هارون, ع .(2021) .التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاديات العربية- الجزائر نموذجا .*مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية*.1118 .p ,(01) *17* ,

40. وزارة المالية .(18 10 ,2022) .السيد أيمن عبد الرحمان يعرض مشروع قانون المالية لسنة2022أمام لجنة المالية .العاصمة , الجزائر.-ar772 Récupéré sur https//www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites 2022

41. وكالة الأنباء الجزائرية 22 .(05 04 ,2022) .مليار دولار مداخيل من النفط والمنتجات النفطية خلال 2020 .الجزائر, الجزائر.2020-22-100450/https//www.aps.dz/ar/economie Récupéré sur

42. وكالة الأنباء الجزائرية .(12 01 ,2022) .صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2020 في الجريدة الرسمية . العاصمة, الجزائر2020-87923/https//www.aps.dz/ar/economie Récupéré sur .

43. وكالة الأنباء الجزائرية .(19 03 ,2022) .مشروع قانون المالية التكميلي وتراجع إحتياطي الصرف .العاصمة, الجزائر2022—244-86798/https//www.aps.dz/ar/economie Récupéré sur .